مجتمع

غرق 20 مهاجراً بعد إلقائهم في البحر

أعلنت منظمة الهجرة الدولية، في بيان، أن 20 مهاجراً على الأقل لقوا حتفهم بعدما ألقى المهرّبون 80 مهاجراً في البحر خلال رحلة من جيبوتي في شرق أفريقيا إلى اليمن. وأوضح البيان أن «المهربين بدأوا يصرخون، قائلين إن هناك كثيرين على متن القارب»، وذلك بعد انطلاق القارب الذي يقل 200 مهاجر، بينهم أطفال دون سن الثامنة عشرة. وقالت المنظمة إنه تم انتشال خمس جثث، فيما يعالج الناجون في جيبوتي. وفي أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، غرق ثمانية مهاجرين على الأقل بعدما أجبرهم المهربون على النزول من قارب على مقربة من جيبوتي. (رويترز)

مدرسون في الرقة يضربون عن التعليم

أوقفت عدة مدارس في ريف الرقة الشمالي الخاضع لسيطرة «قوات سورية الديمقراطية» (قسد)، شمال شرقي سورية، التعليم، بسبب استمرار القوات المسيطرة بفرض التعليم الإجباري على المدرسين، وإصدارها قوائم إسمية بالمطلوبين وتعميمها على مراكزها ونقاط تفتيشها في المنطقة. وتداول ناشطون على مواقع التواصل صورة أعلن فيها المكتب التربوي في منطقة حزيمة، شمالي الرقة، إضراب مدرستي اليرموك الابتدائية والإعدادية بسبب فرض «قسد» التجنيد الإجباري على المدرسين قسراً. (العربي الجديد)

نموذج مساعدات مختلف للبنان

أصدرت منظمة اللاجئين الدولية، ومقرها الرئيسي الولايات المتحدة، أمس، تقريراً مفصلاً عن الحاجة إلى تغيير نموذج تقديم المساعدات الإنسانية في لبنان من الدول المانحة والمجتمع الدولي. ويشير التقرير إلى عدد من العوامل التي أدى اجتماعها وتفاقمها إلى دفع مئات الآلاف من الناس في لبنان إلى مزيد من البؤس والفقر. ويضع التقرير الفساد المستشري في لبنان وإخفاقات الطبقة السياسية والنظام الطائفي في صلب تلك الأزمة. ويقدّم عدداً من التوصيات في ما يخص نهج المنظمات الدولية، كالأمم المتحدة والبنك الدولي والدول المانحة، من أجل تقديم نموذج مساعدات مختلف يضع البلاد على المسار الصحيح ويحمي الفئات الأضعف من العواقب الوخيمة للانهيار.

وتقول الباحثة في المنظمة سحر الأطرش، لـ «العربي الجديد»، إن «توالي الأزمات خلال فترة السنة والنصف الأخيرة خلق وضعاً غير مسبوق في بلد كان يعاني أصلاً من أوضاع خانقة. كما تفاقم الفساد أكثر من قبل ووصل الوضع إلى درجة لم تعد هناك موارد أكبر لنهبها». وتلفت إلى «وجود توجه لدى العديد من الدول المانحة والغربية، يتلخص في محاولة احتواء أي أزمة يمكن أن ينهار البلد على أثرها، خصوصاً بعد موجات من لجوء السوريين إلى لبنان هرباً من ويلات الحرب في بلادهم، للحفاظ على استقرار لبنان كي لا يصل هؤلاء اللاجئون إلى أوروبا أو يؤثر ذلك على المنطقة برمتها وغيرها».

(العربي الجديد)

(جوزيف عيد / فرانس برس)

سوريون يتخلّون عن مواليدهم

عبد الرحمن خضر

بات أمراً معتاداً أن يعثر سكان محافظة إدلب، شمال غربي سورية، الخاضعة لسيطرة المعارضة، على طفل حديث الولادة، ملقى في أحد شوارع مدن وبلدات المحافظة، وقد كتبت إلى جانبه وصية تدعو من يعثر عليه للاهتمام به، ومعاملته بالحسنى، لكن في كثير من الأحيان يفارق هؤلاء الأطفال الحياة، بسبب تدني درجات الحرارة والجوع. الحصيلة الأكبر شهدها أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، إذ عثر الأهالي على أربعة أطفال، توفي اثنان منهم قبل العثور عليهم. ولم تقتصر المسألة على إدلب، بل امتدت إلى ريف محافظة حلب، الخاضع لسيطرة فصائل الجيش الوطني السوري المعارض، خصوصاً ريف مدينة عفرين التي استقبلت مئات آلاف النازحين من وسط وجنوب سورية.

في هذا الإطار، يقول مدير فريق «منسقو استجابة سورية» محمد حلّاج، لـ«العربي الجديد»، إنّ الفريق وثّق العثور على 76 طفلاً منذ مطلع عام 2020، كان آخرهم قبل أيام في مدينتي دركوش وأريحا بريف إدلب. يشير إلى أنّ هؤلاء الأطفال يتخلّى عنهم أهاليهم لأسباب تعود إلى انتشار الفقر في الشمال السوري، وغلاء الأسعار وصعوبة تربية الأطفال، خصوصاً في كنف العائلات التي فقدت مصادر دخلها خلال سنوات الحرب الطويلة.

يتابع أنّ هناك أمراً أخطر، هو زواج سوريات من مقاتلين أجانب، وتخلّي هؤلاء الأزواج عن زوجاتهم، ما يضطّر الزوجة للتخلّي عن مولودها حتى لا يلحق بها العار في مجتمعها ولا تكون للأمر تبعات قانونية في المستقبل قد تضطّرها للتخلي عنه بعد أن تكون قد تعلّقت به. ويلفت إلى أنّ جميع الحالات التي جرى توثيقها بقي فيها الأطفال مجهولي النسب، ولم توثّق أيّ حالة عاد فيها الطفل إلى عائلته الأصلية، لكن، هناك كثير من العائلات التي كانت تبادر إلى تبنّي هؤلاء الأطفال قبل وصولهم إلى مراكز الشرطة المنتشرة في المنطقة والمحاكم.

الصحافي المهتم بقضية الأطفال اللقطاء وابن محافظة إدلب محمود بكّور، يقول لـ«العربي الجديد»، إن هناك أمهات يضعن أولادهن الذين لا تتجاوز أعمارهم ساعات أو أياماً قليلة، أمام المساجد وفي الحدائق العامة أو إلى جوانب الطرقات ويغادرن، كي يعثر عليهم المارة والسكان فيضمونهم إلى رعايتهم، وحينها يلجأ كثير من العائلات إلى تبنّي هؤلاء الأطفال ما لم تحضر فرق الدفاع المدني والشرطة. يؤكّد أنّ هناك مركزاً للأيتام يتبع لحكومة الإنقاذ (التابعة لهيئة تحرير الشام)، في مدينة إدلب، ينقل إليه هؤلاء الأطفال في حال لم يرغب أحد بتبنّيهم. ويلفت إلى أنّ المشكلة الكبرى هي باستخراج وثائق رسمية لهؤلاء الأطفال، بالإضافة إلى المشاكل النفسية الأخرى التي ستلاحقهم بعد أن يكبروا ويتعرّفوا إلى تفاصيل ما حدث لهم، فهم ضحية فترة حرب وأخطاء مجتمعية تتحمّلها كلّ السلطات، ومنها سلطات الأمر الواقع، على حدّ قوله.

أما القاضي حسين حمادة، فيقول لـ«العربي الجديد»، إنّ هؤلاء الأطفال يسمّون بـ«اللقطاء» قانوناً، كما ينصّ القانون على أنّ لأمين السجل المدني أن يطلق على «اللقيط» اسماً وكنيةً هو يختارها، وهذا منصوص عليه في قانون الأحوال المدنية، في «باب أمين السجل المدني». وفي خصوص الناحية القانونية للتبنّي، يشير حمادة إلى أنّ القانون السوري والشريعة الإسلامية التي تعتبر مصدر التشريع في سورية يحرّمان التبني، ولا يمكن تسجيل هؤلاء الأطفال باسم أيّ عائلة أخرى، ويؤكّد على أنّ قضية التبني ستخلق مشاكل قانونية ومجتمعية كثيرة مستقبلاً.

من جهتها، سجّلت منظمة «سوريون من أجل الحقيقة والعدالة» العثور على ما لا يقلّ عن 40 طفلاً حديث الولادة كان ذووهم قد تخلوا عنهم، خلال 2018 والنصف الأول من 2019، ورجّح الباحثون الميدانيون لدى المنظمة أن يكون العدد أكبر من ذلك بكثير، لا سيما أنّ هناك حالات حدثت في أماكن بعيدة، وواجهوا صعوبة في توثيقها.

وفي إحصائيات غير رسمية، بلغ عدد سكان إدلب أكثر من أربعة ملايين نسمة، من بينهم مليون و43 ألفاً و689 نازحاً يقطنون في 1293 مخيماً، تتوزّع على شكل شريط قرب الحدود السورية - التركية، ومعظم قاطنيها من محافظات وسط وجنوب البلاد التي شهدت ارتفاعاً في حدة الصراع، وعمليات تهجير أشرفت عليها روسيا.

أزمة غذاء غير مسبوقة

حذّرت وكالات إغاثة تابعة للأمم المتحدة، في يونيو/ حزيران الماضي، من أنّ سورية تواجه أزمة غذاء غير مسبوقة، إذ يفتقر أكثر من 9,3 ملايين شخص إلى الغذاء الكافي. وقال برنامج الأغذية العالمي إنّ عدد الأشخاص الذين يفتقرون إلى المواد الغذائية الأساسية ارتفع بواقع 1,4 مليون في غضون الأشهر الستة الماضية.

تحقيق

يستعيد السودانيون، في الوقت الراهن، سجالهم الحادّ، طويل الامد، حول مقترحات لتعديل أو إلغاء قانون الاحوال الشخصية، وهو سجال يستند إلى خلفيات مجتمعية ودينية وثقافية، فينقسمون ما بين مؤيّد ومعارض

حقوق السودانيات

تعديل غير كافٍ لقانون الأحوال الشخصية

الخرطوم ـ **عبد الحميد عوض**

عاد سجال قانون الأحوال الشخصية إلى الشارع السوداني أخيراً، بعدما بدأت لجنة شكلها وزير العدل نصر عبد الباري مهمتها الخاصة في إعداد مشروع قانون جديد للأحوال الشخصية. وتقول مصادر لـ«العربي الجديد» إنّ اجتماعات اللجنة الوزارية تُجرى بصورة منتظمة، وتجتهد في إعداد مسودة أولية ترفعها إلى عبد الباري قريباً. وهي مرحلة أولية، تعقبها مرحلة ثانية تحوّل فيها اللجنة مسودتها إلى نقاش مع كثير من المجتمعات والقطاعات ذات الصلة.

منذ عام 1991 يسود قانون للأحوال الشخصية يتحفظ عليه كثيرون، خصوصاً بنود سنّ الزواج - المحدد بعشر سنوات للفتاة - والولاية في الزواج، وبنود الطلاق والعصمة، والميراث، وإثبات النسب، والنفقة، وغيرها. وفي يوليو/ تموز الماضي، أجرت الحكومة الانتقالية جوهرين، الأول تجريم ختان الإناث الذي كان مسموحاً به بموجب القانون، والثاني السماح للمرأة باصطحاب أطفالها للسفر خارج البلاد من دون إذن أو موافقة الأب، وذلك في حال انفصال الزوجين.

وعلى الرغم من أهمية التعديلين، فإنهما لم يُرضيا الجماعات الحقوقية ومنظمات الدفاع عن حقوق النساء، التي ما زالت تصرّ على إلغاء قانون الأحوال الشخصية بالكامل، وسنّ قانون جديد يواكب مرحلة التغيير في السودان بعد الثورة، ويتلاءم مع الاتفاقيات والمواثيق الدولية. هذا ما تنادي به الدكتورة والناشطة الحقوقية إحسان فقيري، التي تقول إنّه ليس من المقبول بالنسبة لهن كنساء سودانيات إجراء تعديلات سطحية على القانون الحالي، فالأكثر إلحاحاً هو التغيير الكامل للقانون، بما يمنح المرأة كلّ حقوقها التي سلبت منها طوال العقود الماضية. توضح فقيري لـ«العربي الجديد» أنّه حتى اليوم، وبعد التطور التاريخي والمجتمعي، ليس للمرأة قرار في زواجها على سبيل المثال، على العكس مما يُحدث في كثير من المجتمعات العربية والأفريقية، إذ توقع المرأة بنفسها على عقد زواجها. وتشير إلى أنّ مطالبتهن بإلغاء النص الخاص بوجود ولي للمرأة في عقود الزواج لا يعني بالنسبة لهن نفض أيديهن من الجو الأسري، ورفض الأب أو الأخ، بل إنّ من الواجب أن يكون الزواج قراراً خالصاً للمرأة وحدها.

تضيف فقيري أنّ النقطة الثانية الأكثر قلقاً للمجتمع السوداني تتصل بزواج الصغيرات القائم في القانون الحالي، مبدية استنكارها لأن يكون سنّ الزواج للإناث 10 سنوات، واقترحت أن يكون السنّ 18 عاماً، ذلك لأن الهرمونات في جسم المرأة لا تستقر قبل هذا العمر، لافتة إلى أنّ تجربة زواج الصغيرات المستمرة في البلاد تسببت في مشاكل أسرية ونفسية وصحية للصغيرات، خصوصاً أثناء الحمل والولادة، فيما التعديل في هذا البند يجب أن يتماهى مع القوانين الدولية. النقطة الثالثة التي يجرى التحفظ منها، حسب إحسان فقيري، تتصل بالطلاق الذي هو حكر بموجب القانون على الرجل، ويرميه في وجه الزوجة بكلمة واحدة هي «أنتِ طالق»، وإذا قررت الزوجة الطلاق، بعد يأس من الحياة مع الزوج، عليها أن تذهب إلى المحكمة، في المقابل، لترفع قضية طلب طلاق، وقد تحتاج إلى سنين حتى تحصل عليه وربما لا تحصل، وقد تتعرض لعملية ابتزاز من الزوج أثناء سير المحكمة، تصل إلى حدّ الحرمان من رؤية أبنائها، كما قد يتلكأ الزوج في الطلاق حتى يتأكد من وصول المرأة إلى سنّ يحدّ من فرصها بالزواج مرة أخرى. بالتالي، لا بدّ من أن تُعطى الزوجة حق الطلاق كالرجل، كما تقول فقيري. وتشير إلى أنّ النصوص الخاصة بالميراث التي تستند إلى اجتهادات فكرية، حتى، تقوم على التوصية بالميراث للمرأة، وليس على الأمر الموجب، وبالتالي تحتاج هي الأخرى إلى اجتهادات. ورداً على الحجج عن التدرج في أيّ تعديلات جديدة، حتى يحدث تغيير مجتمعي يسبق التغيير القانوني، تقول فقيري إنّ الحملات المناهضة لقانون الأحوال الشخصية بدأت منذ عام 1952، ونجحت في إلغاء كثير من البنود، مثل إعادة الزوجة إلى بيت الطاعة، التي كانت الشرطة تتولى تنفيذها، مؤكدة أنّ الوقت مناسب جداً الآن لكي تطرح المرأة كلّ مشاكلها المجتمعية.

أما المحامي كمال الجزولي، فيبدو مهموماً أكثر بأهمية تعديل البنود الخاصة بإثبات النسب في المحاكم، إذ ما زالت مفاهيم المحاكم قديمة، لا سيما في ما يتعلق بشهادة المرأة التي لا تُقبل إلا إذا كانت معها امرأة أخرى، مشيراً إلى أنّ بعض المحاكم تعمل بهذه المفاهيم، على الرغم من أنّ القاضي فيها امرأة، وهي مفارقة واضحة، مؤكداً أنّ تلك المفاهيم لا تستند إلى منطق، ولا بدّ من مراجعتها. يقول الجزولي لـ«العربي الجديد» إنّ إثبات النسب في كثيرين بعد الثورة بسبب عدم اكتمال الأحوال الشخصية لا يجرى باعتماد الطرق والفحوص الطبية الحديثة، مستشهداً بقبول الأزهر في مصر واعترافه بفحص الحمض النووي لإثبات الأنساب، وهو ما يتطلب إدخال نص في القانون المنتظر يراعي ذلك. ويؤكد الجزولي أنّ الدعوات لإلغاء القانون الحالي والإتيان بقانون أكثر تطوراً هي في غاية الأهمية.

من جهتها، تعتبر رندا عبيد، مقررة مبادرة «حقنا كامل» التي تنشط في الدفاع عن حقوق النساء، أنّ إحباطاً أصاب كثيرين بعد الثورة بسبب عدم اكتمال التغيير، خصوصاً في تجلياته المجتمعية، وبالتحديد في ملف قانون الأحوال الشخصية. تقول لـ«العربي الجديد» إنّ المبادرة، بالتنسيق مع مجموعات أخرى، تستخدم أدوات الضغط كافة لأجل تعديل قانون الأحوال الشخصية، وهي بصدد إعداد نص قانوني يقدم كمقترح لوزير العدل بالتماشي مع جهد اللجنة الحكومية المعينة. وتوضح عبيد أنّ الاتحاد النسائي الذي تنشط فيه أيضاً، يتحرك هو الآخر، وقد شدد في حملته على وضع قانون مدني للأحوال الشخصية، يعتمد بالدرجة الأولى على مبادئ الحقوق والواجبات.

ويساند مطران الكنيسة الكاثوليكية مايكل ديدي مانقوريا فكرة القانون الذي يجمع كلّ السودانيين من دون تمييز ديني أو غيره، وتتناسب الفكرة مع العادات والتقاليد والحقوق، في خصوص الزواج. يقول لـ«العربي الجديد» إنّ قرار المرأة بخصوص زواجها حق إنساني في المقام الأول، داعياً إلى حوار واسع حول القانون الجديد، يشترك فيه جميع السودانيين للوصول إلى توافق عام حول كلّ القوانين وليس قانون الأحوال الشخصية فقط.

على الجانب الآخر، يعترض الدكتور إبراهيم الكاروري، النائب السابق ومدير جامعة «أم درمان» الإسلامية واحد الذين شاركوا في إعداد قانون الأحوال الشخصية المطبق حالياً، على محاولات إجراء تعديلات في القانون أو إلغائه، من ناحية إجرائية وأخرى موضوعية. في الأولى يرى أنّ طريقة اختيار اللجنة المعنية مختلة جداً لأنّ الذين عيّنوا فيها ليس لديهم التخصص الكافي في 3 محاور أساسية: الخبرة في القانون، والمعرفة بطبيعة وقيم وأخلاق المجتمع السوداني وعاداته وتقاليده، بالإضافة إلى عدم الإلمام بالشريعة الإسلامية، معتبراً أنّهم ليسوا أكثر من ناشطين سياسياً يحملون جملة تناقضات وانفعالات.

يقول الكاروري لـ«العربي الجديد» إنّ السودان، وبسبب طبيعة المرحلة الانتقالية الحالية، غير مؤهل لإجراء تعديل في القوانين ذات الحساسية العالية، والمسار الصحيح هو ترك مثل هذه المواضيع إلى ما بعد انتخاب برلمان جديد، يستمد نوابه قوتهم من التفويض الشعبي الذي يحصلون عليه. موضوعياً، يذهب الكاروري، إلى أنّ السلطة السياسية، منذ عهد الاستعمار البريطاني، لم تمسّ القضايا المقدسة للشعب السوداني مثل قضايا الزواج والطلاق وسائر العلاقات الأسرية، لأنّها من الثوابت، ولن تستطيع الآن أيّ جهة العبث بها، وتشويه الهوية السودانية وإضعاف قيم الدين. ويرفض الكاروري الاتهامات التي تطاول تلك القيم في إجبار الفتاة على الزواج، إذ يؤكد أنّ للفتاة مطلق الحرية في الاختيار، والباب مفتوح أمام أيّ اجتهادات فقهية في حدود الشريعة الإسلامية، أما في غير ذلك فلا يمكن قبوله وتمريره.

يتفق المحامي كمال عمر مع الكاروري، على الرغم من إقراره بوجود أخطاء في القانون السابق، قامت بحسب تقديره على مذاهب متخلفة، لا تلقي بالاً لحرية المرأة. ويقول عمر لـ«العربي الجديد» إنّ لجنة وزير العدل، والوزير نفسه، يريدان هدم المعتقدات والأصول الإسلامية من دون أيّ تفويض شعبي، ويوضح أنّ أيّ مشروع قانون يخرج من تلك اللجنة سيواجه بالرفض المجتمعي الكامل.

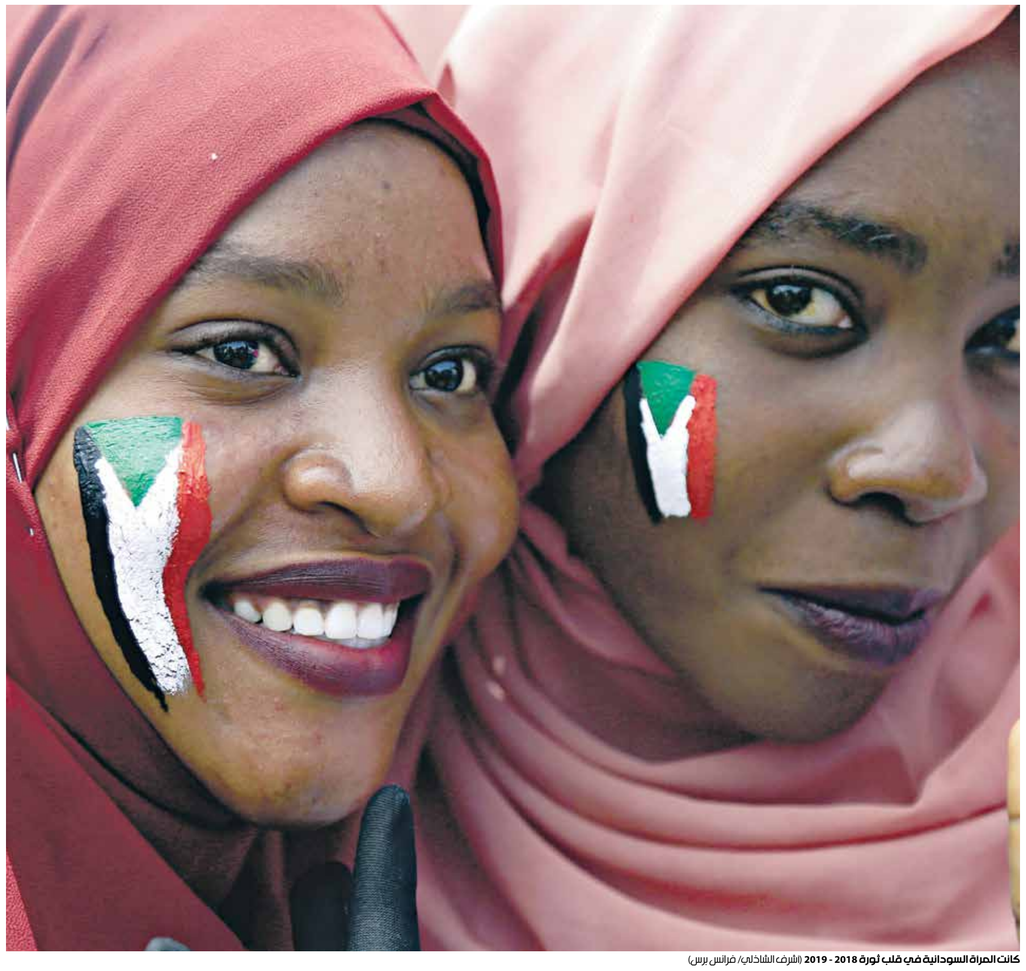
كانت المرأة السودانية في قلب ثورة 2018 - 2019 (الشرف الشاذلي/ فرانس برس)

10
سنوات، هو السنّ القانونية لزواج الإناث، في السودان، بحسب قانون الأحوال الشخصية المعمول به منذ 1991

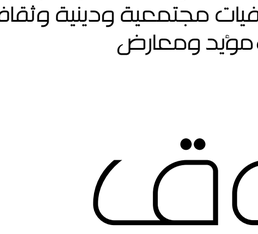

فرز للنفايات في مخيم شاتيلا

أحد المشاريع التي أطلقتها جمعية «أحلام لاجئ» في لبنان، له نتائج مضاعفة، إذ يوفر فرص عمل، ويساهم أيضاً بشكل كبير في الحفاظ على نظافة مخيم شاتيلا

بيروت ـ **انتصار الدنان**

تحت شعار «سوا، مخيمنا أنظف» أطلقت جمعية «أحلام لاجئ» مشروعاً لفرز النفايات من المصدر، في مخيم شاتيلا للاجئين الفلسطينيين قرب العاصمة اللبنانية بيروت، يهدف إلى جمع نفايات المنازل والمحال التجارية في نطاق المخيم، يومياً، بشرط الفرز من المصدر. وتتولى فرق المشروع توزيع الأكياس الخاصة بالفرز على السكان. يقول منسق مشروع النظافة وفرز النفايات في مخيم شاتيلا، أحمد الخطيب، المتخصص في مراقبة النوعية، وهو من سكان المخيم، ومن يافا في الأصل: «هدف المشروع الرئيس تنظيف المخيم، من طريق تعزيز الوعي. ستتولى مجموعة من الشبان هذه المهمة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ودعوة السكان إلى فرز النفايات من المصدر، أي من المنزل والمتجر، ويهدف المشروع أيضاً إلى توفير فرص عمل للشبان العاطلين من العمل، إذ سيتقاضى كلّ متطوع لقاء عمله 100 دولار أميركي شهرياً».

أما عن عدد العاملين في هذا المشروع، فيقول الخطيب: «يبلغ عدد الشبان العاملين في المشروع 130، يعملون على فترتين: قسم في الفترة الصباحية، وقسم في المسائية، وعملهم يقوم على تنظيف المخيم، وتوعية السكان في ما يخص فرز النفايات». أما عن طبيعة العمل، فيقول: «أولاً، يجمع الشبان النفايات، ثم يحضرونها إلى مركز الفرز، وفي المركز شبان آخرون يعملون على فرزها، ثم تتولى بيعها لشركات تعيد تدوير المواد الصلبة، وذلك لتوفير مبلغ مالي للمتطوعين، هو عبارة عن مكافأة إضافية». أما بالنسبة إلى قطعة الأرض التي يفرزون النفايات فيها، فيقول: «هذه الأرض كانت مهملة، وكانت ملجأ للقوارض والحشرات على أنواعها كافة، كذلك كانت مملتلئة بالنفايات والمواد الكيميائية التي تشكل ضرراً على أهالي المخيم، فعملنا على استثمارها وتنظيفها من هذه النفايات، وبذلك نكون قد عملنا على حماية المخيم وأهله من هذا الأذى».

من جهته، يقول منسق المشاريع الخدماتية في جمعية «أحلام لاجئ» عثمان عفيفي: «كانت فكرة مشروع إدارة النفايات الصلبة في مخيم شاتيلا تهدف إلى تقديم خدمة لهذا المخيم، على أمل أن يتوسع هذا المشروع إلى المناطق المجاورة، علماً أنّ هذا المشروع يوفر فرص عمل لشبان مخيم شاتيلا ومخيم برج البراجنة (المخيمان يقعان في الضاحية الجنوبية لبيروت)».

فكرة المشروع قائمة على زيادة التوعية من خلال توزيع منشورات على البيوت والمحال التجارية وعلى المارة حول أهمية الفرز، وكيفية العملية، ولذلك سيتولى المتطوعون في المشروع توزيع أكياس نفايات متعددة الألوان، أهمها الأسود المخصص للمواد الصلبة، كالبلاستيك، والمعادن، والأسود للمواد العضوية والورق، إذ يدلّ كلّ لون على نوع النفايات التي يجب أن توضع فيه.

بعد ذلك يتولى العمال أخذ النفايات من المنزل أو المحل التجاري، ونقلها بواسطة اليتين، الآلية الأولى تحمل النفايات العضوية وتأخذها إلى مكبّ النفايات، والية أخرى تأخذ النفايات الصلبة التي جرى فرزها إلى المعمل. وبعد عملية فرز النفايات في المعمل تُنقل إلى المستوعبات، ويجري تكبيسها بحسب نوعها، ثم تباع إلى بعض الشركات. المتطوع ياسر عبد الفتاح جابر، فلسطيني من يافا، مقيم في مخيم شاتيلا، يقول: «قبل أن أتطوع في هذا العمل، كنت أعمل في خدمات التوصيل، لكنّ عملي تراجع بسبب أزمات لبنان وتأثرنا بها كثيراً، فوجدت فرصة في التطوع في مشروع إدارة النفايات بعدما كنت عاطلاً من العمل منذ عام». يضيف: «هذا المشروع ساعد العديد من الشبان العاطلين من العمل في إيجاد فرص عمل لهم، بدلاً من التوجّه نحو تجارة المخدرات والسرقات».

أما الشاب علاء الفرا، وهو سوري الجنسية من أم فلسطينية، ويعيش في مخيم شاتيلا، فيقول: «تعلمت حتى الصف الثامن الأساسي فقط في المدرسة، وبعد ذلك تنقلت بين مهن عدة. حاولت اللجوء إلى ألمانيا مع والدي الذي تمكن من الوصول إليها، لكنّي لم أتمكن. كنت أمضي وقتي بلا عمل إلى أن عرفت بالمشروع، فتطوعت في جمعية أحلام لاجئ لأوفر دخلاً خاصاً بي، إذ إنّ والدي اللاجئ في ألمانيا هو من يرسل الأموال لي».

أما المتطوع عبد الرحمن عبد الله، وهو فلسطيني من حيفا في الأصل، ويقيم في مخيم شاتيلا، فيعمل في محل للفحم قدمته له أيضاً جمعية «أحلام لاجئ»، علماً أنّه من الأشخاص ذوي الإعاقة، ويقول: «تطوعت في مشروع النفايات، حتى أساعد في تنظيف المخيم، وتقديم خدمات للسكان وتطوير ذاتي، وهكذا أواصل عملي صباحاً في محل الفحم، لأعمل في المساء في مشروع النفايات».

مشروع مفيد بيئيا ومهنيا (العربي الجديد)

إلى العمل (العربي الجديد)

مسنّون تونسيّون في دور الرعاية

يختار بعض الأبناء إيداع أهلهم في دور رعاية المسنّين لأسباب عدة. واللافت أن المجتمع بات أكثر تقبلا للامر. لكن يبقى أكثر ما يؤذي المسنين بعدهم عن عائلاتهم، وإن كانت بعض الدور تعمد الى خلق جو أسري بين المقيمين

تونس ـ **إيمان الحامدي**

في غرفتها في دار «أنا» للمسنّين، تصرّ راضية على الاحتفاظ بجزء من أثاث بيتها وحتى تلك الأدوات التي تستخدمها للزينة، بعدما قرر أبناؤها وضعها في الدار، بسبب وجود أبنائها في المهجر وعدم قدرة عائلتها على الاعتناء بها بعدما فقدت القدرة على الحركة بشكل طبيعي. واعتادت راضية على حياتها الجديدة في الدار. وتحوّل العاملون فيه إلى أسرة ثانية، ولا تجد أيّ حرج من تكرار طلباتها أو حتى الغضب حين يمنعونها من التنقل بمفردها. راضية التي تتحدث الفرنسية بطلاقة، تقول لـ«العربي الجديد» إنها كانت موظفة في إحدى الدوائر الحكومية وأنها سعيدة بوجود مديرة الدار والعاملين فيه الذين تحولوا إلى أسرتها الجديدة منذ قدمت إلى الدار قبل عامين. تذكر أنها كانت في 18 من عمرها حين شاركت في تظاهرة نسائية عام 1952. وبعد اجتماعيا يعوّضونه بالزيارات اليومية لذويهم. إلا أن وتيرة الزيارات تتراجع معظم الأحيان بمجرد تجاوز مرحلة الحرج تلك.

تُصرّ العريبي على أن مشروعها إنساني قبل أن يكون مصدر دخل لها، لافتة إلى أنها تسعى إلى خلق جوّ أسري بين المقيمين في المركز الذي تشرف عليه وعددهم 14، وباتت تحفظ أسرارهم. تضيف أن جلهم يعانون من الألزهايمر وأمراض الشيخوخة التي تجعلهم في حاجة إلى المساعدة الدائمة والآلفة في الدار تخفف من الشعور بالغربة بحسب العريبي. وتقول إن المسنين يتألمون بسبب غياب الأهل. وهؤلاء الذين أصيبوا بالألزهايمر أو فقدوا الذاكرة يصيرون أكثر تعلقاً بتفاصيلهم الصغيرة والمحيطين بهم.

خلال السنوات الأخيرة، تسجّل وزارة المرأة وشؤون الأسرة والمسنين زيادة في سحب مستثمرين لكراسات الشروط المتعلقة بفتح دور رعاية خاصة لكبار السن تزامناً مع ارتفاع الطلب من الأسر على الخدمات التي تقدمها هذه الدور التي نظمها المشرع التونسي بكراس شروط منذ عام 2004.

بيانات رسمية لوزارة المرأة وشؤون الأسرة والمسنين تفيد بأن دور الرعاية الخاصة بلغت 12 مؤسسة تتمركز جلها في إقليم تونس الكبرى (العاصمة وضواحيها)، باستثناء دار رعاية وحيدة في مدينة المكنين من محافظة المنستير (الوسط الشرقي). وتؤكد المديرة العامة للمسنين في وزارة شؤون المرأة والأسرة والمسنين إيمان بالشيخ، لـ«العربي الجديد»، أن الطلب يزيد على مثل هذه الدور، مؤكدة حرص الوزارة على مراقبة دور الرعاية الخاصة وضمان استجابتها للشروط التي تحددها. وتتحدث عن التحولات داخل العائلات في ظل تقلبل المجتمع وضع المسنين في دور الرعاية. وتقول: «سابقاً، لم يكن الأمر مقبولاً. أما اليوم، فلم يعد يواجه الرفض ذاته». وتؤكد أنه عادة ما يتخذ الأبناء قرار إيداع أهلهم في دور الرعاية بحجة عدم قدرتهم على الاعتناء بهم، مضيفة أنه عادة ما يكونون من مبسوري الحال وبالتالي قادرين على تأمين المصاريف التي تتطلبها دور الرعاية الخاصة. لكنهم لا يملكون الوقت أو القدرة على توفير الرعاية اللازمة للمسنين. وتتراوح كلفة الإيواء في دور الرعاية الخاصة ما بين 500 دينار (نحو 184 دولاراً) و2500 دينار (نحو 920 دولاراً)، وذلك بحسب حالة المسن الصحية واحتياجاته ودرجة الرفاهية في مركز الإيواء.

ويوزع كراس شروط دور الرعاية الخاصة إلى نوعين: الأولى هي الدور التي لا يتجاوز عدد المقيمين فيها 12 مسناً، والدور التي يتراوح عدد المقيمين فيها ما بين 13 و30 مقيماً. وتشهد علاقة التونسيين بالمسنين منهم تغيرات متسارعة باتت تبيح ما كان يعد تابو سابقاً أو ما كان يواجه برفض مجتمعي كبير. ويمثل المسنون، بحسب آخر تعداد عام للسكان الذي أعد عام 2014، نحو 11 في المائة من التونسيين مع توقعات بارتفاع هذه النسبة إلى 15 بالمائة عام 2025 وبلوغها 20 في المائة عام 2034. ويتوقع أن يشيخ المجتمع التونسي، وهو ما يستدعي العمل على تحسين الظروف للعناية بكبار السن في ظل تراجع دور الأسر وتغير العلاقات داخلها.

عادة ما يودع الأبناء أهلهم بدور الرعاية لعدم قدرتهم على الاعتناء بهم

دور الرعاية الخاصة بلغت 12 مؤسسة تتمركز جلها في إقليم تونس الكبرى

فقيري: ليس من المقبول إجراء تعديلات سطحية على القانون الحالي

عبيد: إحباط أصاب كثيرين بعد الثورة بسبب عدم اكتمال التغيير

يحصلون على الرعاية التي يحتاجون إليها (فتحي بلعيد/ فرانس برس)